

**إيقاف الحسابات البنكية
لـ 5 جمعيات خيرية لم تلتزم
بتقديم التقارير المالية والإدارية**

| کتب ترکی المغامس |



كشف مدير إدارة الجمعيات والمبرات الخيرية في وزارة الشؤون الاجتماعية عبدالعزيز العمري عن «إيقاف» المسجلات المالية لكافة جمعيات خيرية لم تتلزم بتقديم التقارير المالية والإدارية الدورية، مبيناً أنه «في حال تجاوزت هذه الجمعيات بياناتها سيتم رفع الإيقاف عنها، وأن هذا الإجراء روتيني ولا يعني وجود مخالفات تستدعي إيقاف ترخيص الجمعية عن مزاولتها عملها».

وقال العجمي لـ«الراي» إن «عملية التدقيق المالي والإداري تقوم بها الإدارة بشكل دوري كل ثلاثة أشهر ليتم التدقيق والمطابقة مع الأعمال والشرايع التي تقوم بها هذه الجهات، وفي حال عدم التزام الجهة الخيرية بتقديم تقريرها بالوقت المحدد كل ثلاثة أشهر يتم وفق حساباتها البنكية بشكل مؤقت لحين تقديم التقرير».

ودعا العجمي الجمعيات والمبرات إلى الالتزام بتقديم التقارير الإدارية والمالية بوقتها المحدد لكي لا تتعرض لإجراءات قانونية تساهم في تعطيل أنشطتها.

وأشار العجمي إلى أنه في ما يخص قرار الإفصاح، ينص القرار الوزاري الخاص بالإفصاح عن المعلومات، على تقديم الجهة الخيرية تقريرها الإداري والمالي في نهاية كل سنة مالية ونشر تقاريرها على موقعها الإلكتروني.

وعلى الصعيد نفسه، دعت وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، الجمعيات الخيرية والمبرات إلى الالتزام بما جاء في قرار وزاري سابق لها في شأن الإفصاح عن البيانات المالية، والعمل على نشر البيانات المالية المدققة، واتاحتها للاطلاع من خلال المواقع الإلكترونية لها.

وأصدرت الوزارة تعميماً للجمعيات والمبرات، خاصاً بالافصاح عن البيانات

المالية، ذكرت فيه أنه «في إطار حرص الوزارة على القيام بدورها الرقابي والإشرافي على الجمعيات الخيرية والمبررات، تنفيذاً لأحكام القانون، وتطبيقاً لمبدأ الإفصاح والشفافية وقواعد الحوكمة، أصدرت الوزارة القرار الوزاري رقم (174 / أ) لعام 2022، في شأن الإفصاح عن البيانات المالية لجمعيات النفع العام والمبررات الخيرية، لذا يرجى الالتزام بما ورد بالقرار، وذلك بنشر البيانات المدققة واحتاحتها للاطلاع من خلال المواقع الإلكترونية».

الإجراء روتيني

ولا يعنى وجود مخالفات

تستدعی ایقاف الترخيص

المصدر: 11257 / 11257 / 11257 / 11257 / 11257